

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٨٢**

الخميس، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

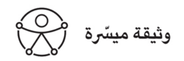
الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (S/2015/510)

1521346 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (S/2015/510)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيد زيد رعد زيد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد الحسين، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/510، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2015/510) عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي. يقدم التقرير لمحة عامة عن العملية الانتخابية والأوضاع السياسية والأمنية، حتى إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في ٢٩ حزيران/يونيه. كما يسلط الضوء على أنشطة البعثة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في بوروندي.

وكما يدرك مجلس الأمن جيدا، في ٢ تموز/يوليه، أصدرت البعثة بيانا أوليا بخصوص أجواء ما قبل الانتخابات وإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في ٢٩ حزيران/يونيه. ورأت البعثة أن العمليات الانتخابية التشريعية والبلدية، جرت على خلفية أزمة سياسية، وفي مناخ يسوده على نطاق واسع الخوف والترهيب في أنحاء البلد. وفرضت قيود متزايدة على الحريات الأساسية المتعلقة بالمشاركة، والتجمع، وحرية التعبير والرأي والإعلام، خلال فترة الحملة الانتخابية ومع اقتراب يوم الانتخابات. وكان مراقبو البعثة موجودين في جميع المحافظات البالغ عددها ١٨ محافظة، وغطوا ٥٠ بلدية من بين ١١٩ بلدية، وقاموا بالمراقبة في ١٤٥ مركز اقتراع.

وبينما قيمت البعثة أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات سجلت بصورة ملائمة الناخبين وتسمية المرشحين، اتهمت أحزاب المعارضة مرارا وتكرارا هيئة إدارة الانتخابات بالافتقار إلى المصداقية والاستقلالية. وكانت الاستعدادات والترتيبات التي اتخذتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كافية إلى حد كبير، وجرت أنشطة الاقتراع بشكل منتظم في مراكز الاقتراع التي شملتها المراقبة. وفي أنحاء البلد، توجه كثيرون من البورونديين إلى مراكز الاقتراع للادلاء بأصواتهم للمرشحين الذين اختاروهم. إلا أنه وقعت حالات عنف وتفجيرات سبقت الأنشطة الانتخابية وأحيانا وقعت بالتزامن معها، وقد وقع معظمها في بوجمبورا.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها البعثة، فإنها قد رأت أن الأجواء غير مواتية لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وقد أعرب الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عن مخاوف مماثلة. وفي ٢ تموز/يوليه، أصدرت حكومة بوروندي

بيانا شددت فيه على أن الانتخابات المحلية والتشريعية قد جرت في بيئة سلمية وهادئة وآمنة بمشاركة ”عارمة“ من الناخبين، وأن المشاركة كانت حرة، رغم الجهود التي بذلها البعض وخطط من خلالها لتقويض عملية التصويت. وفي اليوم التالي، اتهم رئيس اللجنة الانتخابية البعثة بمراقبة الانتخابات من ”بعيد“. ووصفت بعض أحزاب المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعارض فترة ولاية ثالثة للرئيس نكورونزيزا، الانتخابات بأنها انتخابات صورية، وأعلنت أنها لن تعترف بنتائجها.

وبعد انتخابات ٢٩ حزيران/يونيه، راقبت البعثة عن كثب عملية فرز الأصوات، وإعلان النتائج في مختلف المحافظات. ووفقا للجنة الانتخابية، أظهرت النتائج الأولية للانتخابات أن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، قد حصل على ٦٠,٢ في المائة، وهو ما يعادل ٧٧ مقعدا في البرلمان، وحصل ائتلاف المستقلين بقيادة أغاثون رواسا وتشارلز ندتيجي على ١١,١٦ في المائة من الأصوات، وهو ما يعادل ٢١ مقعدا. وحصل الجناح الرسمي للاتحاد من أجل التقدم الوطني، المشارك في الحكومة، على ٢,٤٩ في المائة من الأصوات، وهو ما يعادل مقعدين في البرلمان. وأشار رئيس اللجنة الانتخابية إلى أن نسبة المشاركة الكلية للناخبين قد بلغت ٧٤,٣ في المائة، مع نسبة مشاركة أقل بكثير بلغت نسبتها ٢٨ في المائة في بوجمبورا. وتمشيا مع ترتيبات تقاسم السلطة المنصوص عليه في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ودستور بوروندي، تعتزم اللجنة الانتخابية تخصيص ٢١ مقعدا إضافيا لتغطية متطلبات نسبة تمثيل المرأة بواقع ٣٠ في المائة وتحقيق التوازن بين مقاعد الهوتو والتوتسي والباتوا في البرلمان. وكما ذكرت، رفضت المعارضة تلك النتائج.

إن الاستعدادات للانتخابات الرئاسية جارية على قدم وساق. وقد طبعت أوراق الاقتراع مع قبول لجنة الانتخابات لجميع المرشحين الثمانية، بمن في ذلك أولئك الذين أعلنوا أنهم سيقاطعون الانتخابات. وقد بدأ توزيع المواد في مختلف أجزاء البلد. وقد أطلق أربعة مرشحين للرئاسة حملاتهم الانتخابية، وهم ينتمون إلى أحزاب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، والتحالف من أجل إحلال السلام في أفريقيا، والاتحاد من أجل التقدم الوطني، وقوات التحرير الوطني. ولم يطلق المرشحون الأربعة المتبقين حملاتهم، وهم ينتمون إلى الأحزاب والائتلافات السياسية التي أعلنت عن عزمها مقاطعة الانتخابات.

ظلت الأوضاع السياسية والأمنية في بوروندي متوترة وغير مستقرة منذ إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية. وقد أثار مقتل ضابط شرطة في ١ تموز/يوليه على يد مسلحين مجهولين موجة جديدة من أعمال العنف والاشتباكات بين الشرطة وسكان حي سيبيتوكي ومتكورا في بوجمبورا. وداهمت الشرطة المنطقة للقيام بعمليات تفتيش للمنازل، يقال أنها من أجل نزع سلاح السكان، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين. وجرت العملية التي نفذتها الشرطة، في وقت كانت بوروندي تحتفل فيه بالذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال. وفي علامة أخرى على التصعيد المحتمل، إدعى أحد قادة الانقلاب الفاشل مؤخرا على قناة تلفزيونية كينية أن جماعته مسؤولة عن موجة من الهجمات بالقنابل والحوادث الأمنية في بوروندي، وتعهد بمواصلة استخدام العنف للإطاحة بالحكومة.

ومنذ تعليق الحوار السياسي بقيادة فريق التيسير الدولي المشترك في ٢٦ حزيران/يونيه، ليس هناك أي محفل رسمي للحوار بين أصحاب المصلحة البورونديين. ومع ذلك، فقد استمرت بعض الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا في التشاور مع الأطراف بعد قرار الجماعة، بناء على اقتراح مؤتمر القمة بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقد عقدت جماعة شرق أفريقيا مؤتمر قمتها الطارئ الثالث في ٦ تموز/يوليه في دار السلام. وقد أقر مؤتمر القمة

ضمنيا في بيانه، بأوجه القصور التي أشار إليها المؤتمران السابقان للجماعة، واعتمد من بين أمور أخرى، القرارات التالية: أولا، تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى ٣٠ تموز/يوليه. ثانيا، تعيين رئيس أوغندا يوري موسيفيني ميسرا للحوار بين الأطراف في بوروندي؛ ثالثا، تشكيل حكومة وحدة وطنية، تشمل كلا من أولئك الذين شاركوا في الانتخابات والذين لم يشاركوا؛ رابعا، نشر بعثة مراقبة انتخابات تابعة لجماعة شرق أفريقيا لمراقبة الانتخابات الرئاسية. خامسا، نزع سلاح جماعة أمبنركور، وغيرها من الجماعات المسلحة ومجموعات الشباب المتحالفة مع الأحزاب السياسية. وأخيرا، نشر مراقبين عسكريين للإشراف على عملية نزع السلاح. وحتى الآن، كان رد الفعل في بوروندي هادئا نسبيا. وقد أشارت حكومة بوروندي إلى أنها ستنظر في التوصيات، بينما أعرب بعض أعضاء المعارضة عن خيبة أملهم لأن البيان لم يبلغ الحد الكافي.

لقد تابع مجلس الأمن الحالة في بوروندي لسنوات عديدة، من خلال أشكال مختلفة لبعثات الأمم المتحدة التي أرسلت من أجل المساعدة على تنفيذ اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠، والمساعدة على توطيد السلام والأمن في بوروندي.

ومن المؤسف أن التقدم الذي أحرزه البورونديون بشق الأنفس قد بات عرضة لخطر الانتكاس. وكما يشير الأمين العام في التقرير المعروض على المجلس، أصبحت بوروندي مرة أخرى على شفا الهاوية. ولا ينبغي التقليل من شأن الخطر الكبير الذي يواجهه البلد بالنظر إلى تزايد الاستقطاب واختيار القادة البورونديين تقديم مصالحهم الشخصية على مصلحة البلد فيما يبدو.

ويوفر البيان الصادر عن مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا خطة واضحة للمضي قدما، والأمم المتحدة على استعداد لتوفير الدعم اللازم من جانبها. ويجب على الجهات الفاعلة البوروندية أن تسلّم بأن الحوار السياسي والحل التوفيقي هما السبيل الوحيد للتغلب على هذا التدهور الوشيك. ويجب عليهم العمل بما يلزم من مسؤولية. وتقع على عاتق الحكومة، أولا وقبل كل شيء، المسؤولية عن توفير الحماية الأساسية لجميع المواطنين البورونديين وحقوقهم. ويتعين على المعارضة من جانبها أيضا أن تنأى عن استخدام العنف وأن توافق على إجراء حوار سياسي مع الحكومة. وقد بدأ الوقت بالنفاد، وينبغي أن يبذل الزعماء البورونديون كل ما في وسعهم للحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس، فضلا عن حماية نص وروح اتفاق أروشا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زريهون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرب عن شعوري بالقلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وينبغي أن نتحلى باليقظة إزاء احتمال وقوع كارثة خطيرة من جراء نمط تصاعد العنف ذي الدوافع السياسية، علاوة على تكرار حوادث سفك الدماء والأعمال الوحشية تاريخيا في البلد. لقد فر بالفعل ما يربو على ٠٠٠ ١٤٥ شخص إلى البلدان المجاورة في حين شهد تشريد السكان هذا زيادة كبيرة في الأيام الأخيرة. وحين يحزم سكان بوروندي ما قلّ من ممتلكاتهم ويحملونها معهم تاركين وارءهم أراضيهم وديارهم، إنما يعربون بذلك عن خشيتهم من أن بلدهم قد بات على حافة العنف المدمر. وبذلك فقد اشتد الخطر على الحياة البشرية وعلى الاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

لقد أدت الأزمة الناشئة عن قرار الرئيس بيير نكورونزيزا الترشح لفترة ولاية ثالثة إلى تقويض عقد من التقدم المطرد في بناء المؤسسات الديمقراطية والمكاسب الهامة التي تحققت على أساس من المشاركة الاجتماعية الوطنية. وفي الأشهر الستة

الماضية، تعرّض أعضاء أحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني وقادة وسائط الإعلام الذين دعو الرئيس إلى احترام اتفاق أروشا والدستور الدائم للبلد والتنحي عن الحكم بعد ١٠ سنوات من توليه المنصب، للاستهداف والترهيب والمضايقة الشديدة، بالإضافة إلى تعرضهم للاحتجاز التعسفي. ووجهت الاحتجاجات السلمية باستخدام القوة بصورة غير مبررة، بما في ذلك استخدام القوة الفتاكة في انتهاك لالتزامات بوروندي بموجب أحكام القانون الوطني والدولي التي تنص على ضمان الحق في حرية التجمع. وتعرّض المتظاهرون للسجن والتعذيب وسوء المعاملة. وتلقينا تقارير أيضا عن وقوع حالات قتل خارج نطاق القضاء. ولم يجر التحقيق في هذه الانتهاكات أو المحاكمة عليها أو معاقبة مرتكبيها حتى الآن.

وفيما يبدو عليها من تصميم على تجاهل جميع علامات الإنذار هذه، مضت الحكومة قدما بعقد الانتخابات البرلمانية والمحلية في ٢٩ حزيران/يونيه، على الرغم من الدعوات التي وجهها الأمين العام، وجماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية المتعددة، بما في ذلك آخر فريق دولي للميسرين، إلى تأجيل الانتخابات لإتاحة الفرصة للحوار والمشاركة. وقاطعت أحزاب المعارضة تلك الانتخابات التي جرت في أجواء أبعد ما يكون فيها التصويت حرا ونزيها وشاملا للجميع. وكانت هناك حالات اندلاع للعنف، بما في ذلك بواسطة استخدام الأسلحة الصغيرة والهجمات بالقنابل اليدوية، ما أدى إلى حالة واضحة من التوتر. وعلى ما يبدو فإن البورونديين يتوقعون انفجارا للعنف الفتاك الذي كثيرا ما عصف بالبلد.

لقد زرت بوروندي في نيسان/أبريل، واجتمعت مع الرئيس وكبار مسؤولي الحكومة وأعضاء المحكمة الدستورية وغيرها من الهيئات الرئيسية. وأشرت حينئذ إلى أن أعمال العنف المثيرة للقلق والتي تمارس على نطاق واسع، إنما تعزى إلى ميليشيا إمبونيراكور ذات الصلة بالحزب السياسي للرئيس. ويجب اتخاذ تدابير فورية لوقف تلك الاعتداءات ومنع التحريض على العنف والكراهية. واتساقا مع التوصية الصادرة عن مؤتمر القمة الطارئة الثالث لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا بشأن الحالة في بوروندي، فقد حثيت الحكومة على نزع سلاح ميليشيا إمبونيراكور فورا. وينبغي أن تضع جميع الأحزاب السياسية، ورئيس الجمهورية والشرطة والجيش معا مصلحة بلدهم فوق المصالح والطموحات السياسية الخاصة، فضلا عن السير على طريق السلام وسيادة القانون.

لقد وثّق المكتب الميداني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – الذي عززناه – حالات قتل عشرات الأشخاص خلال الشهرين الماضيين، ونتجت معظمها من جراء إطلاق النار على المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الأعضاء في ميليشيا إمبونيراكور وقوات الأمن. وأود أن أوجه انتباه المجلس بصفة خاصة إلى قتل زيدي فيروزي في ٢٦ أيار/مايو، وهو أحد زعماء المعارضة الذين عارضوا سعي الرئيس إلى الحصول على فترة ولاية ثالثة، علاوة على محاولة اغتيال زوجة أغاثون رواسا، وهو زعيم معارض سياسي آخر. وقُتل أيضا بعض الأفراد من مليشيا إمبونيراكور وبعض موظفي الأمن.

وخلافا لما ورد في بعض التقارير الأخيرة، فإن التدفقات الكبيرة من اللاجئين لا يبدو أنها قد حدثت بسبب الشائعات، وإنما بسبب حملات محددة تهدف إلى نشر الرعب والذعر. وما يزال اللاجئون الذين التقاهم مكتبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا يشيرون إلى ميليشيا إمبونيراكور بوصفها مصدر التهديد الرئيسي، غير أن بعضهم أشار أيضا إلى أن مقاتلين من جماعات أخرى قد استخدموا العنف، وهو تطور جديد ومثير للقلق.

ووثّق مكتبي أيضا ما يزيد على ٣٠٠ حالة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمتظاهرين والمدافعين عن

حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين، وقد أُطلق سراح البعض منهم منذئذ. وأشرنا إلى العديد من حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء فترة الاحتجاز. وأدى القمع الشديد لوسائل الإعلام المستقلة إلى إغلاق معظم وسائط الإعلام ومحطات الإذاعة الخاصة، في حين أُحرق بعضها. وفرّت أعداد كبيرة من الصحفيين من بوروندي خوفا من الانتقام، مثلما فعل الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان. وشهدنا مؤخرا أيضا فرار أعضاء رئيسيين في الحكومة والحزب السياسي للرئيس من البلد.

وأدى تواتر الهجمات بالقنابل اليدوية في الأحياء، إلى جانب حملة ترهيب المواطنين العاديين من قبل مليشيا إمبونيراكور إلى خلق جو قاتم يخيّم عليه الخوف والذعر. وقُوضت أيضا العديد من المكاسب التي تحققت بمشقة في بناء المرافق والخدمات الشاملة والحريات لعامة المواطنين. وأُغلقت الكثير من المدارس، في حين يحول انعدام الأمن دون حضور أطفال المدارس في جميع الأحوال. ويشمل الأثر الإنساني للأزمة الآن تفشي وباء الكوليرا بين اللاجئين في تنزانيا.

وألحق تكرار دورات العنف المنفلت منذ ستينات القرن الماضي الدمار ببوروندي. وبالرغم من أن جميع الطوائف في البلد تتحدث اللغة نفسها، وظلت تعيش معا منذ عدة قرون في التلال والتجمعات ذاتها، إلا أن نوبات العنف المتكررة هذه التي حدثت في العقود الأخيرة، قد رسّخت نمطا من عدم الثقة والمرارة والعنف الوقائي.

وفي جهود متضافرة ترمي إلى إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها بفعالية تسوية الخلافات ومعالجة للمظالم، اجتمع المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية في أروشا قبل خمسة عشر عاماً لإعادة بناء هيكل مستدام للسلام، مع التركيز على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين الوصول إلى المؤسسات العدلية الفعالة وغيرها من المؤسسات، والحكم الديمقراطي القائم على المشاركة. وعاد البلد ببطء إلى المزيد من الثقة، والمزيد من الانفتاح وشمول الجميع بصورة أكبر بكثير.

ولكن تلك الجهود باتت اليوم في خطر. وبعد سنوات من العمل المتعمّق لإعادة اللُّحمة إلى نسيج المجتمع، رجعت المجتمعات المحلية إلى الخوف. وقد أشار المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما ديانغ، إلى خطورة أن ما هو، حتى الآن، أزمة سياسية أساسا يمكن أن يتصاعد إلى مستوى قد يشكل خطراً كبيراً بوقوع جرائم وحشية. إن كوابيس ماضي بوروندي القريب ليست ببعيدة، ويجب أن نأخذ في الحسبان من بينها الأثر واسع النطاق لأحداث العنف الماضية على التنمية والأمن الإقليميين.

يستحق شعب بوروندي والمنطقة ما هو أفضل كثيراً من هذه الدورات المتكررة للإفلات من العقاب والمعاناة والدمار. وله الحق في عيش حياته بسلام، في حرية ومساواة وكرامة، دون خوف، ومع المساواة في الحصول على الموارد والفرص الكثيرة للبلد. وهو يتطلع إلى المجلس لممارسة سلطته من أجل ضمان التوصل إلى حل سياسي سريع لهذه الأزمة المروعة.

وأرجو من أعضاء المجلس أن يسهموا بكل ما يمكن من التأثير لاستعادة الشعور بالمسؤولية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في بوروندي. ويجب كفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية. يجب تحقيق العدالة وأن يسود الرشد لكي تتمكن بوروندي من العودة إلى طريق الديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار والثقة والسلام، بما في ذلك من خلال الانتخابات التي تتسم بشمول الجميع والشفافية والإنصاف. يسعى اتفاق أروشا إلى إعادة تشكيل مجتمع يمكن فيه استيعاب الاختلافات، سواء كانت سياسية أو قبلية، ويمكن فيه اعتبار الحماية من الدولة مؤمّنة للجميع. هذا طريق التنمية والأمل،

وهو مستقبل بوروندي. وسيكون إغلاق ذلك الطريق خطأً فظيعاً ستذكره الأجيال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة المكرسة للحالة السياسية في بوروندي، وأن أهنئكم على وصول بلدكم إلى الرئاسة التناوبية لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء المجلس الآخرين على جهودهم المتواصلة والبارزة للمساعدة في حل الأزمة في بوروندي. وأود أيضاً أن أشكر السيد زيريهون والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين قدمتا لنا المزيد من المعلومات عن هذه الأزمة، على الرغم من أن وفد بلدي لا يمكنه الموافقة على بعض مضامينهما.

ويحيط وفد بلدي علماً بمضمون تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، الصادر في ٧ تموز/يوليه. ولن أشير إليه بالتفصيل لأنه يغطي الفترة السابقة للانتخابات التي جرت في ٢٩ حزيران/يونيه. وبالتالي، لم تعد مقاطع معينة من فقراته الـ ٦٦ ذات صلة، وأصبحت هناك معلومات جديدة متاحة بشأن التطورات الإيجابية. ولذلك سوف أخاطب المجلس بشأن الحالة الراهنة، كما تتطلب الأحداث الأخيرة.

ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أدلي بتعليق قصير على مقطع في التقرير يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة من جانب شرطة بوروندي الوطنية. لم يعد هذا الاتهام صالحاً، لأن أحد المشاركين في الانقلاب لإسقاط الحكم في ١٣ أيار/مايو، وهو المدعو ليونارد نديكومانا، قد أعلن على الملأ مسؤوليته عن الهجمات بالقنابل اليدوية وغير ذلك من العنف الذي ارتكب ضد الشرطة والسكان المدنيين أثناء الانتفاضة التي استهدفت تمهيد الطريق للانقلاب، ولمنع الانتخابات ونسفها بعد إسقاط الحكومة. وقد أعلن هذا من خلال التلفزيون الكيني ونقله عدد من الشبكات الغربية، بما في ذلك إذاعة فرنسا الدولية، والقناة الفرنسية الخامسة ودويتشه فيله.

وبتحمل المسؤولية علناً عن الهجمات التي وقعت في البلد، بما في ذلك القنابل التي أشار إليها المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتي ألقيت على نساء يبعن الفواكه بجانب السوق المركزية، أثبت الذين يقفون وراء الانقلاب من جديد أن المجتمع الدولي أخطأ هدفه حين ألقى باللائمة عن الهجمات على الشباب المنتسبين إلى الحزب الحاكم والشرطة الوطنية. لقد تمّ تحمّل المسؤولية عن الهجمات بالقنابل اليدوية، والجناة معروفون. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره إدانة هذا العنف الطائش، الذي أُعلنت المسؤولية عنه علناً، وطلب القبض فوراً على أولئك الذين يقفون وراء الانقلاب في البلدان التي تؤويهم. وبما أن الجناة باتوا معروفين الآن، فيجب مساءلتهم عن أعمالهم وأن يردّوا عليها في المحكمة.

وبالعودة إلى الحاضر، كما سنحت لي الفرصة لكي أقول يوم الجمعة أمام المجلس (انظر S/PV.7473)، واجهت حكومتي عشية الانتخابات التشريعية والبلدية في ٢٩ حزيران/يونيه خياراً صعباً بين أمرين: إرجاء الانتخابات، كما طلب بعض الشركاء، والموافقة طواعية على الدخول في فراغ مؤسسي مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج؛ أو المضي قدماً في الانتخابات على الفور ومنح البلد مؤسسات ديمقراطية، عملاً بدستور بوروندي.

وفي ضوء الخطر من فراغ دستوري، قررت حكومة بلدي المضي قدماً في الانتخابات، الأمر الذي سمح لشعب بوروندي بالتصويت بحرية في ٢٩ حزيران/يونيه. وكما رأينا

جميعاً، جرت الانتخابات على النحو المقرر في مناخ من الهدوء والسكينة، ولم يتم الإبلاغ عن أي حوادث كبرى في يوم الانتخابات. وقد قدّم جميع المراقبين الوطنيين والإقليميين، ولا سيما من البلدان المجاورة، تقارير إيجابية عن الظروف التي جرت فيها الانتخابات. وقد أعربت بعثة مراقبة واحدة عن الشكوك في تقريرها، لأسباب يعرفها الجميع. ولن أعود إلى تلك القضية؛ وقد تكلمت عنها بالأمس مع تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

ونحن نشكر شعب بوروندي لإقباله الكبير على تلك الانتخابات، التي اختار فيها أعضاء المجالس المحلية وأعضاء البرلمان الذين يمثلونه. وبعثت نسبة المشاركة البالغة ٧٥ في المائة برسالة واضحة ليس فقط إلى جميع البوروnديين، بل أيضاً لشركاء بوروندي، بأن الأغلبية الصامتة، التي لم تشارك في المظاهرات العنيفة التي ترمي للوصول إلى العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام، كانت حريصة على التصويت. وفحوى الرسالة أيضاً أن لا شيء سوى نسبة إقبال الناخبين يمكن أن يضفي الشرعية على الانتخابات. لقد تكلم شعب بوروندي، ويجب احترام صوته.

وكما قلت من قبل، ساد الهدوء والسلام والأمن الانتخابات المزدوجة التي وصفها بعض المنتقصين من الديمقراطية البوروندية بعدم المصداقية، حتى قبل عدة أشهر من انعقادها.

كانت المشاركة في الانتخابات التي جرت في ٢٩ حزيران/يونيه كثيفة بل عظيمة للغاية وأجري التصويت بطريقة حرة وشفافة وسلمية. لقد كانت شهادة بليغة على تصميم شعب بوروندي على استعادة مؤسسات البلد لكفالة التمسك بالولايات بموجب القانون الوطني الأساسي. في العاصمة، بالرغم من بعض الحوادث المنعزلة من التخويف المتعمد في الأحياء التي سادها الاضطرابات في الآونة الأخيرة — التي، لحسن الحظ، أحبطها المكلفون بإنفاذ القانون — تمكن السكان من التصويت بحرية، في المقام الأول بفضل نقل بعض مراكز الاقتراع الأمر الذي قلص وقوع حوادث كبرى في يوم الانتخابات.

وفي المقاطعات الداخلية على نحو ألف من تلال بوروندي، أدهش سلوك الناخبين العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين. وفي الواقع، بحلول ظهر يوم الانتخابات، صوت بالفعل أكثر من ٩٥ في المائة من الناخبين المسجلين. ووجه ذلك أيضا رسالة مفادها أن شعبنا يتوق إلى التصويت، وأنه قام بذلك في وقت مبكر من الصباح قبل الذهاب للعمل في الحقول. كما أثبت أن ما قد كان يجري طلبه في التقارير التي لا نهاية لها قد تملك الأغلبية الصامتة التي كانت تود المشاركة في عملية التصويت.

وننوه بمشاركة الأحزاب السياسية والمستقلة العديدة في يوم الانتخابات. وسعت بعض هذه الأحزاب إلى لعبة الظاهر والباطن وتظاهرت بمقاطعة الانتخابات لكنها خرجت تدق أبواب البورونديين وتطوف منازلهم لإقناعهم بالتصويت لصالحها. وتضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي هذه الممارسة (S/2015/510). وأود أن أشدد على أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لم تتلق قط طلبات رسمية من الأحزاب والتحالفات أو المرشحين المستقلين لسحب ترشيحهم من المجلس المحلي أو الانتخابات التشريعية.

وبالتالي فقد حصل بعض الأحزاب والائتلافات والمرشحين المستقلين على أصوات بعض الناخبين الذين صوتوا لهم بالرغم مما يسمى بالمقاطعة التي أعلنت عن طريق وسائط الإعلام. شرعت اللجنة في توزيع الأصوات والمقاعد وفقا للأصوات التي تم الحصول عليها، تعزيزا للحقوق المدنية والسياسية المعترف بها في الدستور البوروندي، وبخاصة الحق في الانتخاب والترشح. وإن لم يشغل حزب سياسي أو ائتلاف أحزاب أو المرشحون المستقلون المقعد الذي حصل عليه لسبب أو آخر، يطبق قانون الانتخابات

وفقا للمادة ١٣٨ من قانون انتخابات الجمعية الوطنية، والمادة ١٨٥ من قانون المجالس المحلية، والمادة ١٤٣ من قانون مجلس الشيوخ. وباختصار، فإن الدعوة إلى المقاطعة التي أطلقها تحالف أبيبنغا أميزيرو ياباروندي، الذي يرأسه أغاثون رواسا، كانت ببساطة لعبة تكتيكية اختلطت بالتكهنات المشينة.

فيما يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية، واستنادا إلى تقرير أصدرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مؤرخ ٧ تموز/يوليه، حصل الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – على ٧٧ مقعدا من أصل ١٠٠ مقعد، وحصل الاتحاد من أجل التقدم الوطني على مقعدين، وحصل تحالف أميزيرو على ٢١ مقعدا. بالرغم من أن هذا مجموعه ١٠٠ مقعد، فبغية التقيد باتفاق أروشا، يتعين إضافة بعض المقاعد الجديدة لتحقيق توازن في العضوية البرلمانية فيما يتعلق بالمسألة الجنسانية والعرقية. ونأمل ألا يرتكب أغاثون رواسا الخطأ نفسه الذي أقدم عليه عام ٢٠١٠ بالتخلي عن المقاعد بسبب أهواء سياسية. وسيكون ذلك خطأ فادحا يرتكبه هذا السياسي، وسيمثل إزدراء بالغا لناخبيه. ونحن نعول على شركائنا لإسداء المشورة إليه بعدم ترجيح كفة الجانب الخاطئ من التاريخ.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الشعب البوروندي بأسره، والإدارة الإقليمية، وقوات إنفاذ القانون وقوات الأمن على جهودها المشتركة الرامية إلى كفالة أمن الناخبين ومراكز الاقتراع في يوم الانتخابات. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ الكثير من المراقبين الوطنيين والإقليميين الذين بقوا في التلال والأحياء لمتابعة العملية الانتخابية عن كثب في ٢٩ حزيران/يونيه. واعتمد وطنيا أكثر من ٢٠٠ من المراقبين الإقليميين والدوليين، إضافة إلى مراقبي بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وكذلك الآلاف من المراقبين الوطنيين. ولذلك نعتقد أن مراقبي الانتخابات المعتمدين قد ساهموا بشكل كبير في تعزيز السلام والديمقراطية في بلدنا.

ونشكر الرؤساء الأربعة المنتهية ولايتهم من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أوغندا وجمهورية كينيا، الذين هنأوا ببيان سياسي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تنظيمها الانتخابات التشريعية والمحلية الأولى بشفافية كاملة وبحرية مثالية، والتي دعي جميع الشركاء السياسيين للمشاركة فيها. وأظهر البيان أن الشعب البوروندي يصبو حقا إلى الانتخابات والديمقراطية.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر نقطتي المعتادة التي تشدد على احترام البعد الإقليمي. من الصعب علينا أن نفهم الفصل بين التصورات داخل أفريقيا وخارجها فيما يتعلق بتقييم الانتخابات في بلدي. وسيتعين علينا في المستقبل السعي إلى التوفيق بين مواقف نيويورك ومواقف المنطقة. وكما قلت، فإن تقرير المراقبين الإقليميين يعزز دور الجهات الفاعلة الإقليمية وأهمية احترام البعد الإقليمي من جانب الجهات خارج القارة.

وفي الوقت نفسه، سأكون مقصراً إن لم أشكر جميع البلدان والمنظمات الدولية التي تحلت بالشجاعة الكافية لدعم السيادة الوطنية، والحق المشروع للشعب البوروندي في الاختيار ديمقراطيا ممثليه في مختلف المؤسسات، ولتعزيز البعد الإقليمي هنا في مقر الأمم المتحدة. ويعلم ممثلو تلك البلدان أنفسهم. كما أتقدم ببالغ الشكر للمجتمع المدني والمنظمات الدينية التي دعمت بشجاعة الانتخابات وعملت في مراقبة الانتخابات بمهنية وحياد حقيقين. ونشكر على وجه الخصوص المراقبين من الأحزاب السياسية، الذين تحدوا الجوع والتعب حبا لبلدهم لمراقبة الانتخابات في جميع مراحلها، من البداية إلى النهاية.

كما نشكر البلدان التي استضافت اللاجئين البورونديين أثناء الضجة الإعلامية والسياسية التي انتشرت فيها الأكاذيب والشائعات ودعت البورونديين إلى الفرار من بلدهم. نناشد تلك البلدان مساعدة بوروندي على إعادة هؤلاء اللاجئين

عن طريق توضيح أن السلام عاد إلى البلد وأن الأسباب التي دعتهم إلى الفرار لا وجود لها. وتلتزم حكومة بلدي بالطبع بتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى عودة مواطنينا الذين فروا بناء على تلك الشائعات.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر آلاف اللاجئين البورونديين الذين يعودون إلى البلد. الذين لم يذكرهم المفوض السامي لحقوق الإنسان، لكننا نعتقد أن ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ منهم قد عادوا بالفعل إلى البلد. وغالبا ما يهتم المجتمع الدولي بالفارين من البلدان لكنه لا يهتم بالعائدين إليها. وتقضي الأمانة الفكرية أن أشدد على العديد الذين عادوا بالفعل.

وفيما يتعلق بمتابعة العملية ومؤتمر القمة الطارئة لجماعة شرق أفريقيا المعقود في ٦ تموز/يوليه في دار السلام، بتنزانيا، أود أن أبلغ المجلس بأننا رحبنا بالنتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة.

شاركت بوروندي بنشاط في مؤتمر القمة، الذي أصدر خلاله قادة المنطقة قرارات مهمة لإيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي، والتي كان من دواعي سرورنا الترحيب بها ككل. ونرحب أيضا بواقع اختيار الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني، لتوجيه الحوار بين البورونديين. وبالمثل، فإننا سعداء للغاية بأخذ جماعة شرق أفريقيا زمام المبادرة على أعلى مستوى، مما يؤدي إلى تعزيز التماسك والتركيز على القضايا الإقليمية في حل الأزمات والخلافات في أفريقيا.

إن المجلس يدرك أن الأمم المتحدة في وضع جيد لتعزيز المزيد من الاتساق بين الجوانب دون الإقليمية والإقليمية والقارية والدولية في مواجهة عودة ظهور الأزمات في فترة ما بعد النزاع. وقد أثبتت التجربة الميدانية في بوروندي في الآونة الأخيرة أن زيادة التماسك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، عنصر أساسي في دعم الجهود الرامية إلى حل الخلافات والأزمات. ولا يزال من المهم إدماج المنظورين الإقليمي ودون الإقليمي في جهود الوساطة.

وتفضل العديد من البلدان، بما في ذلك بوروندي، الحصول على المساعدة والمشورة من البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، التي تعرف بلدنا وثقافتنا وتاريخنا السياسي، وهي في وضع أفضل لتقديم المشورة الفعالة للغاية، لإيجاد الحلول المناسبة للأزمة في بوروندي. ووفقا لمبدأي التقارب والتبعية، فإن الاتحاد الأفريقي مدعو لدعم المبادرات الإقليمية، والتخلي مرة أخرى عن الدور الرئيسي في إجراء الحوار لصالح الأطراف الفاعلة دون الإقليمية في جماعة شرق أفريقيا.

وأود أن أشير إلى أن تعيين وسيط بمستوى رئاسي، والدور القيادي للجماعة في الحوار بين البورونديين، يتماشيان مع الجزء التنفيذي لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمده خلال اجتماعه الخمسمائة وخمسة عشر، الذي يدعو فيه المجلس رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لإطلاق مشاورات بشكل فوري، لتفعيل التيسير الدولي تحت رعاية، وأشدد على ذلك، جماعة شرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بتأجيل الانتخابات التي اقترحها مؤتمر القمة، فقد طرح تاريخ ٣٠ تموز/يوليه. وفي حين ترحب الحكومة بهذه التوصية، أود أن أشير إلى أن أحكام دستور بوروندي لا تسمح بالتأجيل لذلك التاريخ. وتمشيا مع الدستور، يجب انتخاب رئيس البلد شهرا واحدا قبل انتهاء الولاية السابقة. وستنتهي مدة ولاية الرئيس الحالي في ٢٦ آب/أغسطس، مما يعني ضرورة انتخاب الرئيس المقبل في موعد أقصاه ٢٦ تموز/يوليه. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ ١٥ يوما في الاعتبار لاجراء جولة ثانية من التصويت، ما يعني، أنها الفترة بين ٢٦ تموز/يوليه و ١٥ آب/أغسطس. ونحن على استعداد تام لقبول التأجيل لمدة أسبوع، ولنقل ٢١ أو ٢٢ تموز/يوليه، وهو الأمر الذي لن تنجم عنه أي مشاكل دستورية. وتقوم بوروندي حاليا بمناقشة هذا الأمر مع قادة المنطقة، وأعتقد في واقع الأمر أنه سيجري التوصل إلى حل وسط بشأن التاريخ المحدد بدقة للانتخابات.

وقبل الختام، إسمحوا لي أن أقول إننا كثيرا ما نتحدث عن الأزمات والمشاكل السياسية. ولكن يجب علينا أيضا مناقشة المشاكل الاقتصادية التي ستواجهها بوروندي خلال الأشهر المقبلة. وأود أيضا أن أشير إلى التحديات المباشرة التي يجب على الحكومة مواجهتها في الأيام القليلة المقبلة.

ويتمثل التحدي الأول في استعادة الثقة بين البوروនديين. ويجب أن نستمر في بذل جهود استثنائية لتعزيز الوحدة الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يستمر الحوار بين البوروNديين إلى ما بعد الانتخابات. ومدة أسبوع أو اثنين ليس بالفترة الطويلة، ولا يمكن أن نتوقع بأنه ثمة حل سحري للمشاكل. والحكومة على استعداد تام للقيام بذلك، مما يتفق أيضا مع الدعوة التي وجهها رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا.

وبالإضافة إلى الوحدة الوطنية، واستعادة الثقة بين البوروNديين، يجب علينا أيضا استعادة الثقة بين حكومة بوروندي والبلدان الشريكة المختلفة التي اتخذت مواقف قوية تجاه أزمة بوروندي. ونظرا لتطور الأحداث، ينبغي أن نتصرف بما يتماشى مع الواقع السياسي لاستعادة الثقة مع شركائنا. وبالتالي، يتعين على الحكومة المقبلة اتخاذ الخطوات الكفيلة للجمع بين شركائنا، واستعادة هذه الثقة المفقودة.

وسوف نواجه أيضا التحدي المتمثل في المضي قدما في برنامج نزع السلاح. فنزع سلاح السكان المدنيين أمر مهم للغاية. ولدينا برنامج نزع سلاح رئيسي ولكن، بالنظر إلى السياق الانتخابي، يجب تسريعه فيما يخص جميع الفئات. ولا ينبغي الاقتصار على فئة واحدة. إننا نتحدث عن نزع السلاح العام للسكان المدنيين.

وسينبغي لنا تعزيز القطاع الخاص من أجل توليد فرص عمل. ويجب علينا أن نجد بدائل للعنف بالنسبة للشباب. فالأشخاص الذين لديهم عمل لا يتجهون للعنف. ومعظم الشباب الذين نراهم في الشارع عاطلون عن العمل. لذلك يجب علينا أيضا دعم شركائنا لتعزيز القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل ومساعدة الشباب على إيجاد بدائل للعنف.

وينطبق ما سبق أيضا على سياسيي بوروندي، الذين يتوقع معظمهم الاحتفاظ بمناصبه السياسية إلى الأبد. لكن لا يفوز الجميع في الانتخابات. وعلينا أن نبدأ في التفكير في كيفية إيجاد عمل آخر للسياسيين الذين يخسرون الانتخابات، حتى يتمكنوا من إيجاد بدائل في القطاع الخاص بدلا من اللجوء إلى العنف بعد ترك مناصبهم.

وأود أن أختم بتعليق موجز على ما صرح به المفوض السامي لحقوق الإنسان. عند حديثه عن نزع السلاح، اعتقدت أنه خص مجموعة معينة، الشباب. وأؤكد أن نزع السلاح هو أمر يخص كل شخص. وفيما يتعلق بالمتظاهرين الشباب الذين يلقون قنابل يدوية، فإنه لم يلقها شباب الحزب الحاكم. وقد أعلنت المسؤولية عن ذلك من نيروبي، ونحن نعرف من هو المسؤول. لكنني أكرر، نزع السلاح أمر يخص الجميع. واختيار فئة واحدة دون غيرها أمر سيأتي بنتائج عكسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠